

2- الاختيارات الكبرى لسياسة إعداد التراب الوطني:

تتميز سياسة إعداد التراب الوطني بالشمولية فهي تهم جميع الشرائح الاجتماعية والاقتصادية ولها تمحور حول:

- **تنمية العالم القروي**: أي أنها تتبع سياسة اقتصادية عامة لتنمية وإنعاش الأرياف وتوفير مختلف مصادر الطاقة بهدف فك العزلة على العالم القروي.

- **تأهيل الاقتصاد**: أي تحسين محيط الاستثمار وتحديث بنياته الاقتصادية والبحث عن أساس جديدة للتنمية.

- **تدبير الموارد الطبيعية والمحافظة على الثراث**: أي تحسين وترشيد تدبير الموارد المائية وحماية الغطاء الغابوي والتربية وترسيخ روح المواطنة.

- **حل إشكالية العقار**: بمعنى التحكم في البنية العقارية من أجل توفير السكن وتوزيع المجال الزراعي بالبادية.

- **تأهيل الموارد البشرية**: القيام بمحاربة الأمية وتعزيز التعليم وتأطير الفلاحين والحرفيين وتطوير البحث العلمي...

- **السياسة الحضرية**: محاربة السكن غير اللائق بطريقة شمولية واعتماد التنمية الاجتماعية والاقتصادية للقضاء على الفوارق بين المدن والأرياف.

3- الاختيارات المجالية الكبرى:

- **الأقاليم الشمالية والشرقية**: تدعيم الأورو-متوسطي وتأهيل المجالات الحدودية.

- **المناطق الجبلية**: المحافظة على الموارد الطبيعية وتحقيق التضامن المجالي.

- **البحر والسواحل**: تعزيز الانفتاح على الخارج والحفاظ على الموارد البحرية.

- **المناطق الصحراوية**: تحقيق الاندماج الجهوي وتدبير المجالات الهشة.

- **المدارات المنسقة**: كسب رهان الأمن الغذائي وتحديات الانفتاح على السوق الخارجية.

- **مناطق البور**: تحقيق الفعالية الاقتصادية والتوازنات المجالية.

- **الشبكة الحضرية**: تأهيل المجالات الحضرية الوطنية بإقرار تنمية شاملة متدرجة.

خاتمة: تأخر المغرب في وضع سياسة لإعداد التراب الوطني، بل أغلب عناصر هذه السياسة لا زالت على المستوى النظري فقط مما يجعل المجال المغربي متباينًا من حيث بنياته التحتية وتجهيزاته ومنظمه العام.